



www.iymc.net

مشروع دمج الشباب في السياسات البلدية: مجلس شباب بلدية اربد

دراسة

انجاهات الشباب نحو

عمل بلدية اربد الكبرى

والدور المتوقع منها

إعداد:
مركز الحياة
لتنمية المجتمع المدني



Foundation
For the Future



Iyat
Center
for Child
Quality
Development

تقرير

دراسة اتجاهات الشباب نحو عمل بلدية اربد الكبرى والدور المتوقع منها

إعداد

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

ضمن

مشروع دمج الشباب في السياسات البلدية / مجلس شباب بلدية اربد

نفذت هذه الدراسة بدعم من مؤسسة المستقبل (FFF) في عمان، ضمن مشروع دمج الشباب في السياسات البلدية - مجلس شباب اربد، والآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن آراء الشباب الذين تمت مقابلتهم، ولا تعكس بالضرورة آراء مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني أو مؤسسة المستقبل

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ©

آب/أغسطس 2012م

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني (Al-Hayat Center for Civil Society) (Development)

المجتمع المدني وفروعه التي تنتشر في الكرك وعمان واربد. كما يؤمن المركز بضرورة العمل على الصعيد العربي والدولي، لذا انضم المركز الى عضوية العديد من الشبكات الدولية، كما ساهم في إنشاء مؤسسة شقيقة تحت اسم مركز الحياة في مدينة نابلس في فلسطين في العام 2009م.

يسعى مركز الحياة الى تحقيق التنمية المستدامة في الأردن، من خلال بناء قدرات المجتمع المحلي للتصدي للتحديات التنموية، حيث يعمل المركز على تمكين المجتمع الأردني بالمهارات التي تعزز التفكير الإبداعي وحل المشكلات واتخاذ القرار والتوعية الجندرية والمشاركة الفاعلة، كما يعمل المركز على نشر قيم العدل والمساواة وسيادة القانون والحاكمة الرشيدة وخدمة المجتمع والحوار الديني والثقافي على المستوى الفردي والتنظيمي.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني هو مؤسسة أردنية غير ربحية تأسست في أيار/أبريل 2006م بجهود مجموعة من الشباب الأردني الناشط في المجتمع المدني والذي يمتلك خبرة في تنفيذ المشاريع التنموية، ويسعى مركز الحياة الى تمكين المجتمع الأردني وبناء قدراتهم وتزويدهم بالمهارات الحياتية الأساسية لمواجهة التحديات التنموية، وتفعيل مشاركتهم، ونشر الوعي اللازم لديهم بقيم المجتمع المدني التي تقوم على أساس العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وتقبل الآخر، وسيادة القانون.

يؤمن مركز الحياة بأن التنمية يجب أن تشمل الأطراف كما هي في المركز لذا يعمل على تنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة في المناطق الأقل حظاً في التنمية مع التركيز على مشاركة كلا الجنسين في هذه الأنشطة، إضافة إلى إنشاء شبكة محلية تضم مجموعة من مؤسسات

مؤسسة المستقبل (Foundation for the Future)

يقع مقر المؤسسة في عمان (الأردن) وفقاً لمذكرة تفاهم وقّعت بين الحكومة الأردنية ومؤسسة المستقبل في 24 آذار/مارس 2008م، ويغطي عمل المؤسسة منطقة شمال إفريقيا وبلاد الشام ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي واليمن وباكستان وإيران، ولقد تم منح مؤسسة المستقبل صفة استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة في عام 2011م.

وتطمح مؤسسة المستقبل أن يتمتع كل مواطني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بكامل حرياتهم وحقوقهم الإنسانية كما نصت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية. وتتطلع إلى سيادة قيم الديمقراطية وحكم القانون والحكم الرشيد كأسس لتحقيق التنمية البشرية. وتؤمن بأن تحقيق ذلك يتطلب وسائلاً على غاية من الأهمية تتمثل في وجود مجتمع مدني فاعل ومؤسسات عامة تخضع للمساءلة وتقبل الإصلاح نهجاً وقطاع خاص على قدر متقدم من المسؤولية تجاه مجتمعه.

مؤسسة المستقبل هي منظمة دولية مستقلة وغير ربحية ومتعددة الأطراف، تُعنى بدعم مبادرات منظمات المجتمع المدني الرامية الى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المنطقة)، مع احترام الخصوصية الثقافية التي تتمتع بها كل دولة من دول المنطقة.

أنشئت المؤسسة عام 2006م كثمرة لمندى المستقبل (Forum for the Future) الذي انعقد في البحرين عام 2005م، بمبادرة مشتركة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى (G8) . وقد جاء تأسيسها استجابة للنداء الذي أطلقته منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من أجل وضع آليات تساعد منظمات المجتمع المدني في جهودها الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجسيمة في دول المنطقة.

جدول المحتويات

1	تقديم
2	خلفية البحث
4	منهجية البحث
6	المحور الأول: اتجاهات الشباب حول عملية صنع القرار في بلدية اربد الكبرى.
10	المحور الثاني: أداء بلدية اربد الكبرى والدور المتوقع منها.
15	المحور الثالث: التحديات التي تواجهها البلدية للقيام بدورها وآراء الشباب في تطوير الواقع والحد من هذه التحديات.
17	توصيات البحث

تقديم

إشراكهم وتأهيلهم وتدريبهم والوقوف على آراءهم ومقترحاتهم.

كما تأتي استكمالاً لجهود المركز في تعزيز التعاون بين البلديات ومؤسسات المجتمع المدني، حيث سبق للمركز العمل مع بلديات مختلفة ضمن مواضيع التمكين الاقتصادي، وتطوير قانون البلديات، كما قام المركز برصد مرحلة تسجيل الناخبين في الانتخابات البلدية التي كان المفترض ان تتم في ٢٠١١ قبل ان تجمد وتعلن الحكومة تأجيلها الى موعد اخر.

ويؤمن المركز ان ادماج الشباب في السياسات البلدية هو اداة فاعلة لتعزيز الرقابة المجتمعية على عملها، ومن هذا المنطلق يعتبر هذه الدراسة مقدمة هامة لمجموعة من أنشطة كسب التأييد للرقابة والمحاسبية وصولاً الى تطوير العمل البلدي في الاردن.

ويتوجه مركز الحياة بالشكر إلى مجلس شباب اربد على تنفيذهم للجزء الميداني من هذا البحث، وإلى مؤسسة المستقبل على دعمها لهذا المشروع.

لقد تم اختيار موضوع دراسة "اتجاهات الشباب نحو عمل بلدية اربد الكبرى والدور المتوقع منها" والذي ينفذها مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بدعم من مؤسسة المستقبل في عمان خلال العام 2011-2012م، في إطار مشروع "دمج الشباب في السياسات البلدية - مجلس شباب اربد" ما لها من اهمية بالغة في تقديم تقييم حقيقي لراي الشباب في العمل البلدي وتطلعه لتطوير هذا العمل، حيث تقدم هذه الدراسة مصدراً مهماً للمجالس البلدية ولوزارة البلديات للعمل على تحسين وضع هذه المجالس.

ويهدف مشروع "دمج الشباب في السياسات البلدية - مجلس شباب اربد" إلى خلق دور أكبر للشباب في عمل البلدية وسياساتها عبر مجموعة من النشاطات التي تعمل على تجسير الفجوة بين البلدية والمجتمع المحلي، وتعزز الأدوار المناطة بالبلديات من خلال المشاركة الفاعلة للشباب وتطوير عملية التنمية.

وتأتي هذه الدراسة إيماناً من المركز بأن الشباب يشكل محركاً أساسياً في المجتمع وعضواً فاعلاً فيه، إذا أحسن

خلفية البحث

وذلك من خلال تدريبهم على تقسيم المهام بين الفريق، اداة الوقت وتنظيم الاجندة، وتيسير الاجتماع، كما تناول التدريب كيفية مواجهة التحديات التي تواجه الاجتماع الفعال.

ثالثاً: مهارات رصد أداء البلديات: حيث تم إجراء عصف ذهني للمشاركين حول مفاهيم الرصد والتقييم والمتابعة، وأكد فيه المشاركون على أن الرصد عملية توثيق وملاحظة ومراقبة ومشاورة لما يجري أو لما يتم تداوله في اجتماعات المجالس البلدية، غير أن النشاط المرتبط بهذا التدريب لم يكتب له النجاح، حيث أن أعضاء المجلس واجهوا منذ البداية عائقاً تمثل برفض بلدية اربد الكبرى وبشكل قاطع قيام أعضاء المجلس بحضور جلسات البلدية لأغراض الرقابة وبعد اشهر من التواصل قرروا استبدال ذلك بمقابلات مع مديري المناطق التي تتبع لبلدية اربد، وعلى الرغم من اتجاه أعضاء المجلس إلى هذا الخيار إلا انه لم يحقق الغاية من عملية الرقابة التي تطلع إليها المشروع، ويمثل هذا التحدي نتيجة لعدم تفهم رئيس وأعضاء بلدية اربد الكبرى لفكرة مجلس شباب البلدية وعدم وجود مرجعية قانونية لمجلس الشباب، إضافة إلى عدم تقبل المجتمع لفكرة الرقابة آخذاً بعين الاعتبار أن مجلس بلدية اربد الحالي معين من قبل الحكومة وليس منتخبا وهذا الأمر يعتبر تحدياً جديداً أمام أعضاء مجلس شباب اربد، كما يعتبر أعضاء المجلس كثرة التشريعات والقوانين الناظمة للعمل البلدي تحدياً آخراً من التحديات التي تواجه نشاطهم، مما يقتضي مشاركة فاعلة.

رابعاً: تدريب متقدم حول آليات كسب التأييد: حيث تلقى الشباب معلومات حول مفهوم كسب التأييد، واليات، وكيفية تصميم المبادرات وخطوات نجاحها، اضافة الى دورة حياة المبادرات، وفي نهاية التدريب طور الشباب مجموعة من المبادرات التي نفذوها على مدى شهر من عمر المشروع والتي هدفت الى دعم مشاركة الشباب في العمل البلدي ودعم الدور التنموي للبلدية.

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي اتجاهات الشباب في مدينة اربد نحو عمل بلدية اربد الكبرى وآراءهم حول الدور المتوقع منها، وقد تم انجاز هذه الدراسة خلال الفترة من فبراير وحتى أغسطس 2012 من خلال مشروع دمج الشباب في السياسات البلدية والذي ينفذه مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بدعم من مؤسسة المستقبل منذ بداية تشرين أول/اكتوبر 2011م وحتى تشرين أول/اكتوبر 2012م.

ويهدف المشروع إلى دمج الشباب في سياسات البلدية وتعزيز دورهم في عملية اتخاذ القرار من خلال مجموعة من النشاطات المختلفة، حيث تم اختيار أعضاء المشروع والذين حملوا لقب "مجلس شباب بلدية اربد" من خلال عملية ديمقراطية تمثلت بترشيح الراغبين من شباب مدينة اربد أنفسهم لعضوية المجلس من خلال صفحة المشروع على موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك"، ثم عمل الشباب في اربد بانتخابهم عبر آلية ديمقراطية الكترونية على مدى شهر كامل. وبعد اختيار أعضاء المجلس تم إكسابهم مجموعة من المهارات اللازمة لهم لممارسة دورهم المجتمعي وقيادتهم لأنشطة المشروع المختلفة، حيث شملت مواضيع التدريب:

أولاً: دور البلدية وآلية عملها: حيث تم مناقشة العديد من آليات عمل البلديات، وكان التركيز على مفهوم الإدارة المحلية والتشريعات الناظمة لعملها والأجندة الوطنية التي تولي البلديات دور تنموي بالأساس، حيث تم عرض المهام الفعلية للبلديات وقانونها الجديد، والدور التنموي للإدارة المحلية وما يواجهها من تحديات تتمثل أهمها في التوجه المستقبلي للتنمية المحلية وآلية العمل المقترحة، وبحث المشاركون المهام الموكلة إلى الإدارة المحلية بموجب قانون البلديات التي تتضمن مهمة التخطيط والتنظيم والدور التنموي والبيئي والثقافي والرياضي، إضافة إلى الدور الخدمي وغيرها.

ثانياً: مهارات إدارة الاجتماعات والمجالس: حيث تناول التدريب الية تنظيم اجتماع فعال بين اعضاء المجلس من جهة وبينهم وبين المسؤولين في البلدية من جهة اخرى،

خدمة مدينتهم من خلال المشاركة في تقديم الاقتراحات والتوصيات لبلدية اربد الكبرى، حيث يسعى أعضاء المجلس إلى دعم الدور التنموي لبلدية اربد للانتقال من الدور الخدمي الذي طغى على الدور التنموي في البلديات، ويرى أعضاء المجلس ضرورة العمل على المجتمع المحلي ودمج الشباب في النشاطات المختلفة التي تقوم بها البلدية وتجسير الفجوة بين المجتمع المحلي والبلدية وصولاً إلى تنمية مدينة اربد.

ويتوقع المشاركون أن يكون لهم مركز ثقل كشباب من خلال الدور الفاعل الذي يطمحون إلى ممارسته ومن خلال المساهمة في تثقيف وتوعية الشباب الأردني بحقوقه وواجباته، والقدرة على طرح الأفكار التي من شأنها تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات التي تقدم للمواطن، والنهوض بالدور التنموي للبلدية والذي يعتبر أولوية، ويحتاج إلى تخصيص جهد أكبر للقيام به، كما ويتوقع أعضاء المجلس أن يكونوا قادرين على تطوير مهاراتهم وقدراتهم على كسب التأييد وفهم الأنظمة والقوانين وكيفية وضع السياسات العامة للبلديات، ورسم الخطط والاستراتيجيات التي تخدم المجتمع المحلي.

خامساً: تدريب متقدم حول مهارات تنفيذ بحث الأقران (The-PEER): والذي من خلاله تلقى أعضاء المجلس مهارات بحث الأقران حيث تم التعريف بمفهوم البحث النوعي، ثم بحث الأقران كنوع من أنواع البحث النوعي، وتم إجراء حوارات بين المجموعات على التماثل في الية إجراء المقابلات واختيار القرين، وطور الشباب بالتعاون مع المدرب والباحث استبيان خاص بالبحث تناول مجموعة من الاسئلة، حيث تمحورت حول ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: اتجاهات الشباب حول عملية

صنع القرار في بلدية اربد الكبرى.

المحور الثاني: أداء بلدية اربد الكبرى والدور المتوقع منها.

المحور الثالث: التحديات التي تواجهها البلدية للقيام بدورها وآراء الشباب في تطوير الواقع والحد من هذه التحديات.

لقد سعى أعضاء مجلس شباب بلدية اربد إلى بناء مهاراتهم وخبراتهم من خلال العمل التطوعي والتدريب، وهم يرون أنه من الممكن أن يكون لهم دور فعال في

منهجية البحث

ما يميزه سرعة القيام به وتمتعه بالمرونة والإيضاح، وإمكانية المتابعة والتطوير، ويعطينا كم هائل من المعلومات لا نستطيع إيجادها من خلال المنهج الكمي، وتمكين المشاركين من الإلقاء بأصواتهم ووجهات نظرهم، بخلاف المنهج الكمي الذي يحدد ويحصر أسباب المشكلة في مجموعة من المتغيرات أو النقاط.

كما أن البحث وسيلة غير عددية ولا يأتي بجمع البيانات أو بتفسير يعتمد على رسم بياني أو من مصدر بيانات و يركز على وصف الظواهر، والفهم الأعمق لها يتطلب كثير من التحضير والتخطيط، ويحتاج إلى التدريب في مجال استراتيجيات المقابلة، وغيرها من طرق جمع البيانات لحل مشكلة البحث ويمكن من فصل المعلومات الهامة من التفاصيل غير الهامة، كما يتميز بأنه يُسهل المناقشة بين الأقران.

وتلقى (12) شاب وشابة (باحث) في المشروع تدريباً على مدى ثلاثة أيام حول بحث الأقران وآلية تنفيذه في الميدان، ثم بالتعاون مع الباحث والمدرّب صمم الباحثون استبيان يحتوي على مجموعة من الأسئلة خاص بهذه الدراسة ليتوجهوا به إلى أقرانهم في مدينة اربد للإجابة على هذه الأسئلة.

وكان نتاج البحث الميداني الحصول على (48) مقابلة تحتوي آراء أقران الباحثين، في صور الرأي والقصة والتجربة، حيث تم تحليل هذه المقابلات والخروج بمجموعة من النتائج حول محاور الدراسة كما سيوضح في الصفحات التالية.

تستخدم هذه الدراسة أسلوب البحث النوعي "بحث الأقران" حيث قام الباحثين الشباب باستقصاء آراء أربعة من أقرانهم باستخدام أسلوب المقابلة الفردية التي تعتمد الحوار والنقاش، حيث بدأت الأسئلة بجملة "الشباب الذين مثلنا ما هو رأيهم حول..."، إن هذه الطريقة البحثية تمكن الفرد الذي تتم مقابلته من التحدث عن مواضيع حساسة وشخصية كما يشجعهم على التحدث عما يدور في خلدكم وآرائهم الحقيقية حول هذه المواضيع، وقد كان من نتائج البحث الميداني كم وزخم من المعلومات البحثية من خلال الاستبيانات التي قدمها الباحثين والتي تم تحليلها من قبل باحث متخصص لإصدار هذا التقرير.

ويعتبر بحث الأقران من الأبحاث الوصفية والنوعية التي تعتمد على رؤية وتطلعات المستهدفين و المشاركين من خلال تجاربهم، وشعورهم، وأفكارهم، لرسم منظورهم الخاص من خلال الكلمات أو الأفعال، سيما وأن السياقات في موضوع البحث ليست مفتعلة بل هي في سياقها الطبيعي، مما يقتضي التعمق في فهمها.

إن منهج البحث يعتمد على الفلسفة القائلة بأن الحقيقة ليست واحدة وأنها متعددة ومتغيرة وتشكل وتبنى تبعاً لفهم الموضوع، ولا يمكن حله بالتحليل المنطقي العقلي أو من خلال البيانات.

وما دفعنا لاختيار هذا المنهج هو الكشف عن المعاني الدقيقة والعميقة للموضوع، من أجل الحصول على معرفة أكبر، سيما وأن مجتمع الدراسة من الصعوبة يمكن استخدام الطريقة الكمية مع المشاركين فيه، كما أن

المحور الأول: اتجاهات الشباب حول عملية صنع القرار والأداء في بلدية اربد الكبرى

المحور الأول: اتجاهات الشباب حول عملية صنع القرار والإداء في بلدية اربد الكبرى

التي عملت طوال الفترة الماضية على إضعاف ارتباط عمل البلديات بالحاجات الحقيقية للمجتمع المحلي وخاصة المكون الشبابي في هذا المجتمع.

ويرى العديد من أفراد الفئة المستهدفة أنه فيما لو تم بناء خطوط واضحة للتواصل مع الشباب وإشراكهم بشكل حقيقي بصنع القرارات البلدية فإن ذلك سينعكس إيجاباً على أداء البلدية من عدة نواحي أهمها القدرة على تصميم خطة تنموية واضحة تتوافق مع احتياجات المنطقة و المجتمع المحلي بالإضافة إلى الاستفادة من قدرات المتطوعين و مهاراتهم في رفع أداء المرافق العامة بالصورة المطلوبة و تعزيز الرضى العام عن أداء المجلس البلدي.

كما وقد أبدى بعض الشباب استياءهم من أنه على الرغم من محاولاتهم المتكررة بطرق باب البلدية إلا أنها تمارس تهميشاً واضحاً لدورهم ولا تعطيهم أي قدر من المساحة أثناء اتخاذ القرارات التي تصدر عنها، وفي حال فتحت أبوابها فأنهم أصلاً غير مطلعين على السياسات البلدية ليستطيعوا المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث أنه وعلى مدار السنوات الماضية لم يتم إقامة أي نوع من النشاطات التوعوية أو التعليمية بهدف إطلاع الشباب على آليات العمل و صنع القرار في البلدية أو أية محاولة لتعزيز معرفتهم بمتطلبات العمل و الموارد و الخطط التنموية.

وأضاف عدد من الشباب بأن البلدية لا تتجاهل فقط الشباب إنما أيضاً عامة المواطنين، فالتهميش لا يقع على الشباب بسبب فئتهم العمرية و إنما الشباب هم شريحة من مجتمع محلي مهمش و مبعد عن صنع القرار أو حتى إعطاء التغذية الراجعة فيما يخص البلدية، بالإضافة إلى أن الانطباع السائد هو ضعف متابعة البلدية لشكاوى و ملاحظات المجتمع المحلي و تجاهل مطالبهم التي لا تتوافق مع التوجهات الشخصية لرئيس المجلس البلدي، كما أشار الشباب إلى أن البلدية قد ساهمت بإحداث فجوة بينها وبين الشباب، وأنها لا تقوم بأي جهد

إن محور هذا المشروع هو دمج الشباب في السياسات البلدية لذا كان لا بد من الاستفسار عن الوضع الحالي لعملية دمج الشباب في صنع القرارات البلدية وإذا ما كان الشباب يرون في نشاطات البلدية نوعاً من دمجهم في هذه السياسات، وماهية آراءهم حول صنع القرارات البلدية وأداء البلدية رئيساً وأعضاء وموظفين.

الأسئلة التي طورها الشباب على هذا المحور

قام أعضاء المجلس بمساعدة المدرب والباحث بتطوير مجموع من الأسئلة خلال أيام التدريب وهي:

1. الشباب الذين مثلنا، كيف يرون دورنا في القرارات التي تصدر عن البلدية؟ وهل لنا تأثير في هذه القرارات وهل نتشارك بها؟
2. الشباب الذين مثلنا، بمن يعتقدوا أن مستوى الخدمات والمشاريع والأنشطة والسياسات مرتبط في البلدية؟ بشخص رئيس البلدية، أو بأعضاء المجلس في البلدية؟ او بالمؤسسة ككل؟ أو بمن؟ وضح ذلك.
3. الشباب إلى مثلنا كيف يقيمون أداء بلدية اربد الكبرى بشكل عام؟

دور الشباب في عملية صنع القرار في بلدية اربد الكبرى

أكد معظم الشباب إنهم لا يرون حالياً أي دور للشباب في القرارات التي تصدر عن البلدية، كما أنه ليس لديهم أي تأثير أو مشاركة في عملية صنع السياسات التنموية في البلدية، ومنهم من تطرق إلى أن أحد أشكال المشاركة في هذه السياسات قد تكون في انتخاب المجلس البلدي، إلا أنهم أبدوا تخوفاً من الانتخاب بناءً على أسس بعيدة عن الكفاءة واعتماد معايير صلة القرابة و الجهوية و بالتالي إفراز مجلس بلدي ممثل لكنه غير كفؤ، وقال الشباب أنه لا يوجد لديهم دور في التغذية الراجعة لنشاطات البلدية وقراراتها و دلالات ذلك واضحة من خلال نقص آليات التواصل و دمج العنصر الشبابي في عملية صنع القرار و مراعاة احتياجاتهم و مطالبهم لسد الفجوة العمرية و

أداء بلدية اربد الكبرى في عيون الشباب

وصف (21) شاب أداء بلدية اربد الكبرى بأنه متدني، بينما وصفه (14) شاب بالجيد و (3) بالمقبول، ولم يصفه أي منهم بأفضل من ذلك، وهذا يدلنا على الفجوة الحقيقية بين البلدية والمجتمع المحلي بالأخص المجتمع الشاب.

كما بين عدد من المشاركين أن الأداء غالباً ما يكون مرتبطاً بالرئيس والأعضاء معاً (18)، بينما أورد آخرون أنه مرتبط برئيس البلدية (20) و رأيت مجموعة أخرى أن أداء البلدية مرتبط بمؤسسة البلدية ككل (10) .

وأورد المشاركون الذين دعموا ارتباط أداء البلدية برئيس وأعضاء المجلس أن قرارات البلدية وسياساتها تتسم بالتناقض والاختلاف ما بين المجالس المختلفة، كما أنه يوجد اهتمام أكبر بالمنطقة التي يسكن فيها رئيس البلدية أو الأعضاء، وأنه مرتبط بهم لأنهم هم من يقدموا الاقتراحات والمخططات للبلدية، وهذا ناتج عن عدم مأسسة العمل في البلدية وفق نهج واضح، والسلطة القوية لرئيس البلدية فهو دائم البحث عن المحسوبة وليس لديه الكفاءة الإدارية المناسبة، ومن جهة أخرى فان ضعف الرقابة على أداء المجلس البلدي من قبل وزارة البلديات يسهل استغلال رئيس البلدية والمجلس لصلاحياتهم بهدف الانتفاع الشخصي مما يضعف توزيع الموارد بالصورة المناسبة على المناطق الأكثر احتياجاً للوصول لدرجة مقبولة من العدالة في تلبية احتياجات المجتمع المحلي الأساسية.

ورأى هؤلاء الشباب اختلاف واضح في مستوى الأداء من مجلس لآخر، وأن الفساد الإداري مرتبط بتكثيرة مجلس البلدية ورئيسها وطريقة انتخابهم ونزاهتها في جانب ولكن في الجانب الأهم يرى معظم الشباب أن الفساد في البلدية متغلغل في الهيكل الإداري وخصوصاً الموظفين من الوظائف الدنيا وبشكل أكثر تحديداً الموظفين الذين يحتكون بالمواطنين بشكل يومي.

من جهة أخرى أورد المشاركون الذين دعموا ارتباط أداء البلدية برئيس البلدية ملاحظات حول غياب الاستراتيجيات طويلة الأمد للبلدية كمؤسسة حيث يعلق

لطلب المشاركة ولا تشجعهم على ذلك، وأن تخيب الشباب والمجتمع ككل عن المشاركة يعود إلى المركزية المبالغ بها في البلديات حيث تختصر القرارات على شخص واحد هو رئيس البلدية وعلى أكثر خصوصية بعد حل المجلس البلدي وتعيين مجلس غير منتخب مستمر في العمل منذ بداية عام 2011م وحتى اليوم.

وقد أورد بعض الشباب أنه ليس لديهم الاهتمام الكافي بالمشاركة أو حتى اكتساب الخبرة بسبب فقدانهم لإيمانهم بجدوى المشاركة أو إمكانية إعطاءهم أدوات و مساحات كافية لإنتاج التغيير المطلوب، وأكدوا أن مشاركتهم في اتخاذ بعض القرارات من الممكن أن تمنحهم الخبرة، سيما وأنهم قد يصبحوا في المستقبل رؤساء أو أعضاء بلدية، وهم جاهزون للمشاركة في صنع القرارات والسياسات البلدية ما إن يتم منحهم الفرصة الكافية و المساحة اللازمة لذلك دون فرض التوجهات المسبقة.

ومن جهة أخرى فقد رأى بعض الشباب ضرورة المبادرة للمشاركة في صنع السياسات البلدية، لأنه في خضم الحركة الإصلاحية في الأردن حالياً، فإنه قد أصبح مأمولاً أن يتحسن دور الشباب ومدى مشاركتهم في صنع هذه السياسات ويأمل العديد منهم أن يكونوا جزءاً من عملية اتخاذ القرار أو على الأقل المشاركة عن طريق توفير التغذية الراجعة حول القرار بعد صدوره.

وأشارت إحدى المشاركات إلى أن فكرة وجود مجلس اربد قد تكون بداية لمشاركة الشباب في السياسات البلدية كما أوصت إحدى المشاركات بضرورة عمل مجلس شبابي موازي للبلدي، حيث يمثل صوت الشباب في البلدية ويعمل على كسب التأييد لمقترحاتهم وتوجهاتهم، بالإضافة إلى خلق حالة من المتابعة و النقد الدائم بهدف رفع أداء أعضاء المجلس البلدي.

"البلدية بعيدة كل البعد عن الشباب حتى في أخذ الآراء

فما بالك في صنع القرار"

"القرارات التي تصدر من البلدية الأغلب هي قرارات

شخص

"لا نشارك لأنه غير مسموح لنا بهذه المشاركة"

"لا يوجد هناك أي مشاركة بسبب عدم وجود طرح من

البلدية نفسها بالأخذ ومناشدة الشباب في المشاركة"

من الترهل الإداري والمالي والتي أضعفت حقوق البلدية المالية المستحقة على التجار بشكل خاص وعلى بعض المواطنين بشكل عام، واستشهد بعض الشباب حول هذا الأمر قائلاً " بلدية اربد تقسط مستحقاتها على عشرين سنة" حيث أورد أن هناك مستحقات للبلدية منذ العام 1990م لم يتم تحصيلها وأخرى تم تقسيطها على مدى 20 عاما مقبلة، إضافة إلى وجود شيكات قديمة غير محصلة، فيما تبلغ الرواتب حوالي (60%) من موازنة البلدية.

وتطرقت إحدى المشاركات في البحث إلى اقتراح أن تكون مدة العضوية في مجلس البلدية هو سنتين بدل أربع سنوات، بحيث تقدم لنا تجربة مفيدة ليعاد انتخابه أو لينتخب شخص آخر أفضل منه و بهذا نضمن تعدد الخبرات بشكل اكبر بالإضافة إلى خلق بيئة تنافسية أعلى تنتج عن قصر الفترة الزمنية المتاحة لإثبات كفاءة العمل مما يعمل على رفع الأداء الوظيفي بصورة تحقق انعكاس حاجات المجتمعات المحلية على خطط المجلس البلدي.

"اول ما يتبادر لذهني عن دور البلدية هو ناحية تنظيم الشوارع و نظافتها و هذا الدور الذي أعلمه عنها"

"اذا قمنا بتقسيم دور البلدية الى خمس مراحل فأنجازاتها في المرحلة الاولى"

"ان أداء البلدية مرتبط بشخص الرئيس لانه هو من يضع النهج الاساسي الذي تعمل عليه المؤسسة وهو بيده زمام الامور باكملها"

"ما أعرفه أن القرار أخيراً يصدر فقط من رئيس البلدية"

على ذلك احد الشباب قائلاً "بدنا خطط واستراتيجيات طويلة الأمد تطبق ولا توضع على الرفوف"، هو ما يعكس نفسه على أداء الرئيس وفريق عمله، وهذا الأمر يجعل رئيس البلدية هو من يضع النهج الأساسي الذي تعمل عليه المؤسسة ككل، ولذلك إن ارتباط الأداء بشخص رئيس البلدية هو نقطة ضعف في العمل البلدي.

أما المجموعة التي أكدت أن القرارات والسياسات والأداء مرتبط بالبلدية ككل، وأن المشاريع والخدمات تكون نتيجة لعمل متكامل من موظفي البلدية والأعضاء والرئيس، فأشارت إلى أن الروتين المتواجد في عمل البلديات يقتل التقدم حيث يظهر الروتين القاتل بين اتخاذ القرار والانجازات ويكون حجم هذا الروتين على صعيد الطبقات الإدارية وعلى صعيد الفترات الزمنية كبير جداً.

كما وصف أحد الشباب رئيس البلدية والأعضاء والموظفين بالمثلث المتكامل، لأن مسؤولية الرئيس الموافقة على المشاريع ودور الأعضاء الإشراف عليها، أما الموظفين فعليهم تطبيقها وهذا يعني أن الأداء مرتبط بجميع هيكل البلدية.

وتطرق بعض الشباب إلى أن بعض أسباب تراجع أداء البلدية يتمثل بعدم هيكلية الدمج الذي تم لبلدية اربد مع القرى المجاورة لها حيث تركزت الخدمات في المركز ولم تنال القرى المجاورة والتي أصبحت مناطق تتبع البلدية الكثير من الخدمات.

وأشار بعض الشباب إلى أن من أسباب ضعف أداء البلدية الأوضاع المالية المتردية فيها والناجمة عن تراكمات

المحور الثاني: اتجاهات الشباب حول دور البلدية النموي

المحور الثاني اتجاهات الشباب حول دور البلدية النموذجي

6. الشباب اللي مثلنا كيف يرون دور البلدية النموذجي وما هي أهم المشاريع التنموية التي تنفذها البلدية؟

الدور الخدمي للبلدية

أفاد (29) شاباً على أن الدور الخدمي للبلدية ينحصر بتنظيم الأراضي والمناطق السكنية وتعبيد الطرق وتنظيف المدن وترخيص المباني والمحلات التجارية وتحصيل رسوم المسققات والأبنية وجعل المدينة أجمل وفي هذا الشأن وصفها ببعض المشاركين بأنها عبارة عن "دائرة حكومية تقدم الخدمات".

والاستنتاج الأبرز في هذا الجانب هو عدم معرفتهم بأن البلدية تعتبر (مجلس محلي) لا مركزي، حين وصف الشباب أن البلدية هي أول دائرة حكومية يلجأ إليها المواطن في جميع همومهم واحتياجاتهم.

وتطرق (19) شاباً أن دور البلدية خدمي وتنموي " إلا أن الإجابات لم تكن واضحة واتسمت بالعمومية خاصة حين التطرق إلى ألفاظ مثل، دور تنموي على مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية" أو عبارات مثل " لها دور اجتماعي ثقافي تنموي، و عبارات "التشبيك بين الدولة والمجتمع المدني"، وأن دورها يتمثل بتبني المشاريع التنموية لتطوير مدينة اربد بشكل عام، دون الخوض بتفاصيل أعمالها و آليات إسقاط دورها في هذه المجالات على الواقع التطبيقي.

الدور الحالي والدور المتوقع من البلدية

أفاد الشباب بشكل عام بأن الدور الحالي للبلدية يقتصر على الخدمات بشكل أساسي إضافة إلى بعض النشاطات الثقافية التي تتعلق بالاحتفالات الرسمية التي تقيمها، وأن إنجازاتها لازالت ضعيفة نسبة لكم الموارد المتاحة بالإضافة لكونها لا تضيف أي أثر نوعي جديد بل تقتصر على الروتين المعتاد الذي اثبت طوال الفترة الماضية عدم مقدرته على مواكبة الاحتياجات المتزايدة للمجتمعات المحلية في مختلف المجالات.

في هذا المحور نرى أهمية الوقوف على آراء الشباب وموقفهم من دور بلدية اربد الكبرى في الجانب الثقافي والبيئي والتنموي والاجتماعي والاقتصادي، وأهمية المشاركة فيه، والعقبات التي تواجههم، حيث ركز الشباب على أهمية المجالس البلدية ودورها في التقدم الاقتصادي والسياسي والفكري، وأن عليها أن تلبي مطالب الشباب وتساعدهم على قضاء أوقات فراغهم بتوفير نوادي وحدائق ومراكز ترفيهية إما مجانية أو بأسعار زهيدة، وهذا مؤثر على أن النظرة لدور البلدية لازالت غير محدثة وأن معظم المشاركين يجهلون الدور الذي تلعبه البلدية في الدول المتقدمة ويجب أن يتم توعيتهم بالدور التنموي للبلدية وكيفية إشراك الشباب في هذا الدور و تفعيل دورهم في بناء الخطط الشاملة بعيدة المدى على الصعيدين البيئي و الثقافي لاستدامة المسيرة التطويرية للمجتمعات المحلية.

الأسئلة على هذا المحور

قام أعضاء المجلس بمساعدة المدرب والباحث بتطوير مجموع من الأسئلة خلال أيام التدريب وهي:

1. الشباب اللي مثلنا كيف تصورهم لدور بلدية اربد الخدمي؟
2. الشباب اللي مثلنا كيف يفهموا الدور الثقافي الذي تقوم به البلدية، وما هي التصورات لمبادرات ثقافية؟
3. الشباب اللي مثلنا كيف ينظروا لدور البلدية وأدائها في المحافظة على البيئة؟ وكيف يتمنوا هذا الدور؟
4. الشباب اللي مثلنا كيف يفكروا حول آليات زيادة أو تفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي لبلدية اربد؟
5. الشباب اللي مثلنا يشوفوا انه البلدية بتتهيئ الظروف المناسبة لدعم الأفكار الإبداعية التي يقدمها الشباب؟

و ضعف كفاءة المعنيين ببناء الخطط. التنمية بالإضافة إلى انعدام عدالة التوزيع فيما يخص الخدمات و مكتسبات التنمية.

وعبر المشاركين عن أسفهم لكون الدور المفترض الذي يتوقعوا إليه غير موجود حالياً، حيث أشاروا إلى أن تراكمات الشكاوى والسلبيات قد ولدت بيئة من اليأس العام و فقدان المجتمعات المحلية لإيمانها بدور البلدية في التنمية المحلية.

وأشار الشباب إلى أن دور البلدية هو دور محصور يقتصر على النظافة، وإن اقتصر على النظافة فإنها حتى لا تقوم بهذا الدور بالشكل المطلوب حيث تنتشر الوساطة والمحسوبية وإهدار المال والتحيز حتى بمستوى الخدمات بين منطقة وأخرى حسب من هم سكان تلك المنطقة، كما أشاروا إلى أن سوء التخطيط وتكرار الجهود في البلدية بات هو العلامة الفارقة لعمل المجلس البلدي مما ساهم في ترسيخ انطباع عام سلبي عن هيكلية البلدية

دور البلدية في المحافظة على البيئة

الدور المتوقع من البلدية في المحافظة على البيئة	الدور الحالي في المحافظة على البيئة
<p>ذكر بعض الشباب أن البلدية يجب أن تكون لها دور في التوعية البيئية وتغيير سلوكيات المواطن نحو بيئة أكثر جمالا واستدامة وفي تنفيذ هذه الحملات مع الجامعات والمدارس والمراكز التطوعية.</p> <p>و أشار العديد من الشباب إلى أن الكثير من المخالفات البيئية التي -في بعض الأحيان- يكون لها تأثير كارثي على الطبيعة هي نتيجة لأعمال تقوم بها البلدية نفسها مثل تقطيع الأشجار و حرق النفايات و غيرها.</p> <p>ويتطلع الشباب بأن يكون للبلدية دور أعمق بتوسيع الرقعة الخضراء والمحافظة على الأشجار الحرجية في مدينة اربد وحث المواطن على الزراعة، وشددوا على سن القوانين الرادعة في هذا المجال، بالإضافة إلى تفعيل رقابة الدولة على عمل البلديات لضمان عدم قيامها ببناء سياسات و خطط قد تضر بالبيئة نتيجة ضعف التخطيط أو نقص الخبرات أو الرؤية الضيقة</p> <p>كما أشاروا إلى القيام بالتنسيق مع الجهات المسؤولة فيما يخص انبعاث عوادم السيارات، واستشهد بعض المشاركين " بالنظافة التي يرونها في عمان وتمنوا أن تحذوا اربد حذوها كونها ثاني اكبر مدينة في الأردن "</p> <p>كما اقترح البعض وجوب إعادة تصنيع النفايات من خلال جمعها بحاويات ذات ألوان مختلفة بحيث تكون استثمار اقتصادي للبلدية، وأشار بعضهم إلى اثر المدينة الصناعية في اربد على البيئة، حيث يزداد تأثيرها خطورة بالزحف العمراني المستمر نحوها، كما أشاروا إلى مشكلة خلط النفايات الخاصة بالمستشفيات مع النفايات العادية وهذا ما يجب أن تحسمه البلدية.</p> <p>ورأى بعض الشباب أهمية عمل أسواق مركزية بعيدة عن وسط المدينة تمنع الاختناقات والتزاحم كما نصحوا بوجود</p>	<p>تركزت بعض آراء الشباب حول دور البلدية في عملية تنظيف الشوارع وأماكن السكن على الرغم من أنهم ذكروا بشكل واضح أن الاعتناء بالبيئة يختلف من مكان إلى آخر في مدينة اربد، أو أنهم لم يسمعوأ أبداً بأي دور في التوعية البيئية أو المحافظة على البيئة، كما ذكر بعض الشباب أن تركيز البلدية على نظافة الشوارع يتباين حيث أن البلدية تعتني بالشوارع الرئيسية أكثر منها بالفرعية، و أن الفساد الإداري قد عمل على الإخلال بعدالة تقديم الخدمات وتوزيع الموارد المتاحة حسب أولويات الاحتياجات.</p> <p>ورأى بعض الشباب أن عمل البلدية في المجال الزراعي اقتصر على زراعة مجموعة كبيرة من الأشجار على مدخل مدينة اربد، بينما يعد النشاط الزراعي الحقيقي أوسع بكثير من ذلك خصوصا وأن محافظة اربد تعد من أخصب البيئات الزراعية في المملكة نسبيا و أن العاملين في القطاع الزراعي يشكلون نسبة جيدة في المجتمعات المحلية حيث أن العمل على تطوير هذا القطاع و رفع كفاءات العاملين به بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الناجحة و إدخال أنماط الزراعة الحديثة سينعكس إيجابا بصورة مباشرة على شريحة كبيرة من سكان المحافظة، ورأت مجموعة أخرى من الشباب بأن المحافظة على النظافة الدورية هو شكل من أشكال النشاط البيئي، إلا أن هذا الدور لا يقتصر على البلدية بل على المجتمع بصورة أكبر لذا لا بد من تفعيل أنشطة البلدية بنشر الوعي البيئي و تغيير الثقافة المجتمعية القائمة تجاه الموارد البيئية بما يتناسب مع الخطط التنموية الخاصة برفع كفاءة المرافق البيئية و المتنزهات و الغابات الحرجية.</p> <p>كما رأى البعض أن دور البلدية في مجال النظافة كاف، وأن العائق الأكبر يقع على المواطنين حيث تلعب الثقافة</p>

<p>حملات إعلامية وشعارات لافتة لتنمية روح المواطنة بالمحافظة على البيئة.</p> <p>و ركز عدد من الشباب على أهمية دور البلدية بالتوعية لترشيد استهلاك الطاقة ووقف هدر الموارد المائية و الاستفادة من مياه الأمطار حيث أن محافظة اربد تعد من أكثر محافظات المملكة استقطاباً لنسب الهطول.</p>	<p>المجتمعية دوراً كبيراً في هذا المجال.</p> <p>وركز البعض على ضرورة وجود قوانين وأنظمة رادعة للمخالفات البيئية مثل تقطيع بعض الأشجار لتوسيع الشوارع وفتح رخص بناء في المناطق الزراعية.</p>
---	---

المجال فإنها لا تصل إلى المواطن لعدم وجود حلقة وصل فاعلة بين البلدية والمجتمع، والضعف في وجود برامج تنموية ممنهجة، وعزا بعض الشباب ذلك إلى وجود إجراءات صعبة وضعف في التسهيلات داخل البلدية، وأكد الشباب في هذا المجال أن البلدية في أيامنا الآن قد انشغلت في الدور الخدمي على حساب أي دور آخر.

الدور التنموي للبلدية

أشار (26) شاباً بأنه لا يوجد دور تنموي للبلدية، بينما أشار (15) أن الدور التنموي لبلدية اربد يتصف بالضعف، فيما لم يجب (7) بشكل مباشر لكنهم اشاروا بأنه حتى لو وجدت نشاطات أو مشاريع للبلدية في هذا

الدور التنموي المفترض أن تمارسه البلدية	الدور التنموي الحالي الذي تمارسه البلدية
<p>الجانب الاقتصادي</p> <p>تناول بعض الشباب فكرة عمل مشاريع لزيادة فرص العمل للشباب، وزيادة عدد الأسواق الشعبية، كما أكدوا على أهمية عمل مشروعات تعود بالفائدة الاقتصادية على البلدية لتمكينها من استثمار تلك المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على المجتمع، وربط الشباب بين تفعيل الدور الاقتصادي والاجتماعي حيث رءوا في الدور الاقتصادي طريقاً لتفعيل الدور الاجتماعي وعملية التنمية.</p> <p>وتطرق البعض إلى ضرورة تشجيع بلدية اربد للاستثمار في اربد من خلال تقديم التسهيلات المناسبة فهذا سيؤدي إلى توفير فرص عمل وزيادة في الخدمات لأهل المنطقة وجلب سياح أكثر وركز الشباب على المشاركة المجتمعية في هذا الدور الذي تلعبه البلدية</p>	<p>الجانب الاقتصادي</p> <p>لم يكن لدى بعض الشباب علم بهذا الدور للبلدية أو باليات محددة لتفعيل هذا الدور حيث وردت عبارات مثل "ليس لدي فكرة" "ليس لدي أفكار بهذا الموضوع" وفكر الشباب بالدور الاقتصادي من ناحية انه زيادة واردات مالية لدعم المشاريع التنموية والخدمية وإقامة مشاريع اقتصادية تعود بالدخل على البلدية، أو تقليل عدد الموظفين لتقليل عملية الصرف، كما نظر إليه البعض على انه من خلال عمل المشاريع الصغيرة بالتعاون مع بعض المؤسسات والجمعيات لاستغلال طاقات الشباب العاطلين عن العمل، وبالتالي توفير فرص لتنفيذ مشاريع صغيرة تزيد من دخل الفرد والبلدية معاً، ونوه بعض الشباب إلى ضرورة التدقيق في صادرات وواردات البلدية من إقامة المشاريع التجارية، وأضاف بعضهم انه لا يوجد قابلية من قبل البلدية لسماع الأفكار الاقتصادية من بعض المواطنين.</p>
<p>الجانب الاجتماعي</p> <p>في الوقت الذي ربط فيه الشباب بين البعد التنموي الاقتصادي والبعد المجتمعي، رأى الشباب في الدور الاجتماعي للبلدية ضرورة تقليل الفجوة بين المواطن وموظفي البلدية من خلال عقد لقاءات ومناقشات وورش عمل، حيث اقترح البعض أهمية وجود يوم في الشهر على الأقل لاجتماع كادر البلدية والأعضاء والموظفين والرئيس والمواطنين للاستماع إلى الشكاوى وتفعيل المشاركة في قرارات البلدية وسياساتها وهذا يزيد من الرقابة الشعبية على أداء البلدية، وأكدوا على ضرورة إقامة الندوات والاجتماعات مع المؤسسات التعليمية والحكومية في</p>	<p>الجانب الاجتماعي</p> <p>أورد الشباب ان البلدية حالياً لا تقوم بأي نشاط اجتماعي، بالعكس ان طريقة الانتخاب حالياً تسببت بالعديد من المشاكل الاجتماعية كظاهرة العنف المجتمعي. كما اورد الشباب انه احياناً يرتبط تفعيل الدور الاجتماعي بطبيعة المجلس البلدي ان كان منفتحاً على هذا الدور ام لا.</p> <p>ويرى الشباب ان البلدية في الماضي -حسب ما سمعوا- وعرفوا من اهلهم، كانت حاضنة اجتماعية بالدرجة الاولى واعتبرت ملتقى للاهل في جميع المناسبات، اما الوقت</p>

المنطقة، وربط العديد من الشباب الدور الاجتماعي بآليات المشاركة في القرارات البلدية وتقديم التغذية الراجعة المناسبة لخطط ومشاريع البلدية، كما تطرقوا إلى القيام بمشاريع تعمل على زيادة عدد الحداثق وتحسين المرافق العامة وزيادة الملاعب لتحقيق الرفاه الاجتماعي، كما تطرق البعض إلى ضرورة وصول البلدية إلى الفئات المهمشة في المجتمع والعمل على تثقيفهم وتوعيتهم والوقوف على مشكلاتهم الاجتماعية واحتياجاتهم، وأضاف المشاركون أن الدور الاجتماعي قد يكون فعالا بعقد ندوات يهتم بها المواطنون والمجتمع مثل العنف المجتمعي ووضع سياسات اجتماعية لمحاربة الفساد الأخلاقي ونشر التوعية الاجتماعية لمجموعة من الشباب.

وقمى البعض لو تمتلك بلدية اربد مثلا صفحة خاصة بها على الفيس بوك للتواصل مع الشباب والمجتمع المحلي والاستماع لمطالبهم وتلبيتها "بالأخص المطالب الشبابية"، واقترح احد الشباب في سبيل التكامل بين الدور الاجتماعي والاقتصادي للبلدية عمل مدينة متكاملة تخدم كلا الهدفين الاقتصادي والاجتماعي، وتحتوي على مطاعم وحدائق ومكتبة وملاعب وتكون بالتالي مصدر دخل للبلدية.

وتطرق فتة من الشباب إلى أن الدورين الاقتصادي والاجتماعي مرتبطان إلى حد ما بشخص رئيس البلدية، لذا أكدوا على ضرورة وجود انتخابات بلدية نزيهة لتفعيل ادوار البلدية، حيث ركز الشباب على نوع الكادر الذي سيقوم بلعب هذه الأدوار، وأوضحوا ضرورة اختيار الأشخاص المناسبين لذلك، وتمنوا وجود استشاريين اقتصاديين للقيام بهذا العمل لرسم خطة طويلة الأمد.

الجانب الثقافي والإبداعي

اقترح الشباب أن تقوم البلدية بعمل يوم ثقافي مفتوح، يتم من خلاله عرض مواهب الشباب وإبداعات الشباب من كافة مناطق المحافظة، وتشكيل فريق من الموهوبين الخاص بالبلدية.

كما اقترح الشباب تنظيم دورات حرفية وتمكين الشباب من مهارات مختلفة وعقد ورشات وجلسات خاصة بطلاب الجامعات، أو من هم على مقاعد الدراسة في سياق التفاعل الثقافي مع البلدية، وهي خطوة على طريق دمجهم في المجتمع وتعزيز جانب المشاركة للشباب

الحاضر فإن الجوانب الاجتماعية التي تنفذها البلدية هي احتفالية أكثر من أي شيء آخر، حيث يقتصر معظم عمل البلدية على الاحتفال بالمناسبات الوطنية، وبين الشباب ان الجانب الاجتماعي للبلدية يتراجع بسبب تراجع الوضع الاقتصادي للبلدية وهو الامر الذي يرتبط اصلا بألية ونزاهة انتخابات المجالس البلدية، وبالتالي مدى محاسبته امام من انتخبه ومدى اهتمامه بجمهور الناخبين وهم المواطنين في مدينة اربد.

الجانب الثقافي والإبداعي

إن دور البلدية في تهيئة الظروف المناسبة هام جداً في دعم ومساندة الأفكار الإبداعية التي يقدمها الشباب، فعند طرح السؤال، عن دور البلدية في هذا المجال، أشار الشباب إلى أنه لا يوجد دور للبلدية في تهيئة الظروف المناسبة لدعم الأفكار الإبداعية التي يقدمها الشباب، وهي تفتقر إلى تشجيع المبادرات الشبابية نحو تقديم أفكار إبداعية وثقافية.

وتطرق بعض الشباب إلى أن ضعف دور البلدية يعود أيضا إلى ضعف روح المبادرة من قبل الشباب أنفسهم نحو البلدية لتبني مواهبهم، فقد وضع بعض الشباب اللوم على الشباب أنفسهم بعدم وجود مهارات للتواصل مع البلدية لإقناعهم بتبني هذا الدور.

وأفاد البعض إلى أن المبادرة الوحيدة للبلدية في جانب الإبداع كان من خلال توفير البلدية للقاعة الهاشمية لإقامة بعض الأمسيات الشعرية والمسرحيات، بالمقابل أشار البعض إلى أن البلدية غالباً ما تبرر ضعف دورها لعدم وجود ميزانية خاصة بذلك، وهنا عاود بعض الشباب تأكيدهم على ضرورة استغلال البلدية لطاقت الشباب ودور ذلك في تقليص حجم المشكلات الاجتماعية في المجتمع.

المحور الثالث التحديات التي تواجه البلدية للقيام بدورها

التحديات التي تواجه البلدية للقيام بدورها

التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه البلدية للقيام بدورها المطلوب

تحدث الشباب عن مجموعة من التحديات التي تواجه البلدية وفيما يلي سردا لهذه التحديات كما وردت من الشباب وبحسب رؤيتهم لها إن كانت تحديا داخليا أم خارجيا و من الجدير بالذكر أن بعض الشباب خلطوا بين التحديات الخارجية والداخلية أثناء النقاش والحوار معهم.

"ان كفاءة كادر البلدية هو تحدي رئيسي"

"ان افراز رئيس بلدية ومجلس بلدي منتخب بشكل ديمقراطي كاف لمواجهة أي تحديات داخلية أو خارجية"
"لا اعلم شيئا عن هذه التحديات لان البلدية لا تشارك المواطنين في الحديث عنها واخذ تغذية راجعة من منهم في كيفية حلها"

طرح الشباب التحديات التي تواجه البلدية من وجهة نظرهم، وأدلوها بأرائهم في تطوير هذا الواقع وأهمية الحد من هذه التحديات.

الأسئلة على هذا المحور

قام أعضاء المجلس بمساعدة المدرب والباحث بتطوير مجموعة من الاسئلة خلال أيام التدريب وهي:

1. الشباب إلي مثلنا كيف تصوراتهم للتحديات التي تواجه البلدية في القيام بدورها؟
2. الشباب إلي مثلنا هل يعتقدوا أنها تحديات داخلية من البلدية أم خارجية؟ كيف؟
3. الشباب إلي مثلنا ما ورأيهم في تطوير الواقع والحد من التحديات؟

التحديات الخارجية	التحديات الداخلية
<p>في هذا الجانب عزي الشباب التحدي الأبرز إلى التدخل في نزاهة الانتخابات وآليات التصويت واختيار عضو المجلس البلدي وفق منظومة عشائرية، إضافة إلى غياب سيادة القانون، وضعف التوزيع العادل للخدمات، ومن التحديات التي تطرق إليها الشباب وكانت محور النقاش:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ التدخل في نزاهة الانتخابات البلدية وتأخذ أشكال المخالفات المجتمعية والتصويت على أساس عشائري أو إقليمي حيث جاء هذا التحدي في المرتبة الأولى ■ قلة وعي المواطن بأهمية عملية انتخاب رئيس وأعضاء البلدية ■ أن أزمة الثقة بين البلدية والمواطن جاءت في المرتبة الثانية وهي نتيجة الضغوطات والمصالح الشخصية على البلدية مما يؤدي أحيانا إلى تخريب الممتلكات وعدم تفاعل المجتمع وتعاونه مع البلدية، وهذا بالتالي يؤدي إلى ضعف المحافظة على البيئة والنظافة. 	<p>في هذا الجانب احتل تحدي الفساد المالي المرتبة الأولى (23)، وفي المرتبة الثانية قلة الموارد المالية للبلدية وكثرة المديونية (16) تلاه ضعف قدرات الكادر البلدي ومهارته، والترهل الإداري وضعف التواصل بينهم وعدم تقييدهم بالقرارات والأنظمة، إضافة إلى ضعف وعي رئيس وأعضاء البلدية بدورهم خلال مدة خدمتهم، وضعف الخبرات (9)، ومن التحديات التي تطرق إليها الشباب وكانت محور النقاش:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ تضارب المصالح في عمل رئيس وأعضاء البلدية والكادر وعلاقة ذلك بالواسطة والمحسوبية. ■ عدم مراعاة البلدية لأولويات المجتمع واحتياجاته عند تنفيذها للمشاريع وتطوير خططها. ■ غياب الرقابة على مشاريع البلدية وخططها (قرارات عطاءات) ■ استنزاف موارد البلدية لمشاريع تفوق ميزانيتها بكثير

<ul style="list-style-type: none"> ■ عدم احترام عامل الوطن وانتشار ثقافة العيب لدى المجتمع. ■ النمو السكاني والضغط على خدمات البلدية، وفي نفس الوقت ضعف التوزيع العادل للخدمات التي تقدمها البلدية لمختلف المناطق ■ ضعف سيادة القانون ■ غياب المشاركة بين المواطن والمجتمع المحلي والبلدية وبالتالي عدم تحديد الأولويات ومواجهة التحديات ■ الفجوة بين الشباب والمسؤولين في البلدية. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ غياب الشراكة والتنسيق بين البلدية والمؤسسات الأخرى كشركات الكهرباء وسلطة المياه مما يجعل تقديم الخدمات غير متكامل من جهة، وبين البلدية والمجتمع المحلي من جهة أخرى. ■ ضعف القوانين والأنظمة التي تحكم عمل البلديات في الأردن. ■ الترهل الإداري في البلدية
--	---

مقترحات الشباب لمواجهة التحديات

- الرقابة والمحاسبة ومواجهة الفساد فيما يخص عمل البلدية بشكل عام وتنفيذ مشاريع البلدية وخططها وعلى المعاملات والتراخيص والعطاءات بشكل خاص.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في القرارات والسياسات التي طورها البلدية وتحديد أولويات المواطن قبل البدء بالمشاريع والخطط.
- القيام بعمل مشاريع تنموية تعود بالفائدة على المجتمع والبلدية من خلال القيام البلدية باستغلال مساحات الأرض التي تمتلكها.
- انتخاب رئيس وأعضاء المجلس البلدي بشكل ديمقراطي، وهو برأي الشباب كاف لمواجهة أي تحديات داخلية أو خارجية وأن يكون الأعضاء من ذوي الكفاءة.
- تفعيل سيادة القانون لمحاربة الفساد والواسطة والممارسات المجتمعية وتضارب المصالح
- عمل برنامج تحفيزي لموظفي البلدية دون تدخل الواسطة والمحسوبية لتكريم أفضل موظف في البلدية مما يحفز الكادر لتقديم أفضل خدمة.

توصيات البحث

- خلق دور أكبر للشباب في عمل البلدية وسياساتها وتجسير الفجوة بين البلدية والمجتمع المحلي عبر مجموعة من النشاطات لما يملكون من حماسة وإبداع في العمل.
- تعزيز الشفافية والنزاهة والعدالة في الانتخابات البلدية، حيث أن غياب الشفافية والنزاهة في الانتخابات والانتخاب وفق الأسس العشوائية والجهوية يحول دون انتخاب الكوادر ذات الكفاءة.
- عدم حصر عمل البلدية بالجانب الخدمي من تنظيم الأراضي والمناطق السكنية وتعبيد الطرق وتنظيف المدن وترخيص المباني والمحلات التجارية...الخ) بل أن يمتد إلى دور أهم في التنمية المحلية بمختلف جوانبها مثل تنفيذ مشاريع صغيرة تزيد من دخل الفرد والبلدية.
- تعزيز التعاون بين البلدية ومؤسسات المجتمع المدني لاستغلال طاقات الشباب، وتطوير المجتمع المحلي.
- تعزيز الدور الرقابي للمجتمع والمؤسسات غير الحكومية على الانتخابات البلدية وعلى أداء البلدية لضمان النزاهة والشفافية في العمل.
- توفير الإطار القانوني الذي يضمن الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني المحلية على أعمال البلدية ونشاطاتها.
- تعزيز الشفافية المتعلقة بميزانية البلدية وإطلاع المواطن عليها قبل اعتمادها.
- توفير دائرة خاصة بخدمة المجتمع المحلي.
- توفير قاعدة بيانات تخص المشاريع الصغيرة في البلدية لتعزيز الجانب الاقتصادي التنموي للبلدية.
- تفعيل الدور الترفيهي للبلدية خصوصاً فيما يتعلق بالنشاطات المتعلقة بالاحتفال وتوفير لجان شعبية في الأحياء للعمل بجانب الأعضاء المنتخبين خصوصاً أن عدد سكان مدينة اربد كبير ويحتاج إلى المزيد من المشاركين.
- تنظيم لقاءات دورية بين رئيس وأعضاء البلدية وأبناء المجتمع المحلي لمناقشة احتياجات المدينة ومشكلاتها.